

# العنف ضد المرأة

ترجمة

محمد خلف كباشي

مكتب المفتش العام / وزارة الداخلية

المصدر : VIOLENCE AGAINST THE WOMAN

الكاتب : Gopika Bashi

الهند - المرأة حقوق مجال في والناشطة الباحثة

يمثل العنف الممارس ضد المرأة -سواء كان العنف الذي يمارسه ضدها شريكها المعاشر أو العنف الجنسي الممارس ضدها -إحدى المشكلات والانتهاكات الكبرى لحقوق الإنسان وكما تشير آخر الأرقام عن معدلات انتشار العنف في العالم بنسبة 35 ٪ في أنحاء العالم على يد شركائهن الحميمين وأن نسبة 30 ٪ من النساء المرتبطات بعلاقة مع الشريك يتعرضن لنوع معين من العنف الجسدي أو الجنسي على يد شركائهن وهناك عوامل خطيرة تدفع الفرد إلى ممارسة العنف ضد المرأة بسبب تدني مستوى التعليم وتعرضها للإيذاء في مرحلة الطفولة أو مشاهدة حالات من العنف المنزلي الممارس ضد المرأة . وأما في البلدان المنخفضة الدخل، فيوجد استراتيجيات وقائية أخرى واعدة في هذا الصدد، مثل التمويل المالي المدعوم بدورات التدريب على المساواة بين الجنسين والمبادرات المجتمعية التي تتناول الفوارق بين الجنسين والمهارات في مجال التواصل وتعزيز العلاقات . تسبب حالات النزاع والأوضاع التي تعقب النزاع وحالات النزوح في تفاقم العنف القائم وفي ظهور أشكال عنف إضافية تُمارس ضد المرأة كما توفر المسوحات السكانية التي تستند إلى تقارير الضحايا أدق التقديرات بشأن انتشار العنف الممارس من قبل الشريك المعاشر والعنف الجنسي في المواقع التي لا تشهد حدوث نزاعات . يؤدي العنف الممارس ضد المرأة إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية ضخمة تخلف آثاراً عديدة على المجتمع إذ تعاني الكثير من النساء من العزلة وعدم القدرة على العمل ونقص المشاركة في الأنشطة المختلفة وعدم تمكنهن من الاعتناء بأنفسهن وأطفالهن إلا بشكل محدود . فيما لعبت الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية دوراً في تكريس خنوع النساء للرجال وحتى لنساء أخريات.

ان الاعتراف بقانون الولايات المتحدة الأمريكية الذي ينص على حق تقليدي للزوج على ومعاقبتها « معتدل » الزوجة المخزنة وفق إحكام 1870 على إلحاق أذى جسماني . وقد تم إلغاء هذا القانون العام « 1891 الحفاظ على أدائها لمهامها » بدعوى إن العيش بعيدا عن العنف هو حق من حقوق الإنسان إذ مازلت الملايين من النساء والفتيات يعانين كثيرا من العنف في زمن السلم والحرب، فنلاحظ المرأة في البيت وفي الدولة وفي المجتمع وفي جميع أنحاء العالم تضرب وتغتصب وتشوه، وغالبا ما يتهرب المذنب من العقاب.

يأتي العنف القائم على نوع الجنس من فشل الحكومات والمجتمعات بالاعتراف بحقوق المرأة و يتجسد هذا التمييز من خلال ثقافة عالمية للتمييز إذ يمنع المرأة

من الحصول على حقوقها وتكون متساوية مع الرجل، و يضيف الرجل كل يوم وسائل عديدة لشرعية لاستيلاء على أجساد النساء لإشباع رغباته أو لتحقيق غايات سياسية، تواجه النساء في جميع أنحاء العالم الاضطهاد على أساس نوع الجنس

بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية والاستعباد الجنسي، والبيع القسري، إما بخصوص العنف المنزلي فإن هنالك واحده على الأقل من بين كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم تتعرض للضرب أو الإكراه على ممارسة الجنس، أو سوء المعاملة في حياتها.

يعتمد العنف ضد المرأة على التمييز ويعمل على تقويته .عندما تتعرض النساء الى سوء المعاملة لاسيما في الحجز و مراكز الاعتقال حيث تتعرض للاغتصاب من قبل وكذلك تعاني من إرهاب و ، « غنائم الحرب » القوات المسلحة ويعتبروها وكأنها العنف داخل المنزل بسبب العلاقات القوة الغير متكافئة بين الرجل والمرأة على حد سواء.

ويتفاقم العنف ضد المرأة من خلال التمييز على أساس العرق أو الطائفة أو الهوية والحالة الاجتماعية، والطبقة، والعمر.

هذه أشكال متعددة من التمييز كذلك تقييد خيارات المرأة، وزيادة تعرضها للعنف، ويجعل من الصعب على المرأة الحصول على العدالة.

تنتهج دول عديدة إجراءات قانونية صارمة للدفاع عنها وحمايتها ومعاقبة من يسيء للمرأة سواء ارتكبت هذه الأساءة من جانب الجهات الخاصة أو العامة وكما تدعم الدول معايير العناية الواجبة واتخاذ خطوات للوفاء بمسؤوليتها في حماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان.

وأحيانا يتم تجاهل هذا العنف ونادرا ما يعاقب القانون على هذه الانتهاكات.

وأحيانا يتم مساءلتهم عن هذه الجرائم.

ان الهدف الأساسي من وضع هذه القوانين هو لإبعاد شبح العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات.